

إحراز التقدم: المرأة والتفاسم الإقليمي للسلطة في عمليات السلام



لورا وايز وكريستين بيل، جامعة إندبرة



هيئة الأمم المتحدة
للمرأة



هذه الإحاطة من إنتاج برنامج بحوث التسويات السياسية (www.politicalsettlements.org) في جامعة إدنبرة، والذي تمّ تمويله أساسًا من قبل وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وجاءت بيانات الإحاطة من قاعدة بيانات اتفاقيات السلام التابعة للبرنامج (www.peaceagreements.org). وقاعدة البيانات هذه تُدرج وتضع خرائط لكافة اتفاقيات السلام (حوالي 1500 وثيقة عبر 120 دولة تقريبًا) من عام 1990 إلى عام 2016، مما يوفر أيضًا إمكانية الوصول إلى نص الاتفاقية الكامل. وقاعدة البيانات قابلة للبحث بالكامل ومتاحة للجمهور وتدعم الفحص النوعي والكمي لاتفاقيات السلام.

تود المؤلفتان شكر الزميلات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللواتي أمضين وقتًا في مراجعة المسودات السابقة، بما فيهم، راينشل دور-ويكس. كما قدم العديد من الموظفين من إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة اقتراحات قيمة، بما في ذلك وحدة الشؤون الجنسانية والسلام والأمن، ووحدة دعم الوساطة. كما قدم المراجعون الخارجيون تعليقات مكثفة ومدروسة على المسودات السابقة، ومنهم جيل فيكرز، وجاكي ترو وعدد من المراجعين المجهولين. ويوجه الشكر أيضًا إلى فريق برنامج بحوث التسويات السياسية بما فيهم كاثرين ناش على مقترحاتها بخصوص المسودات السابقة لهذه الوثيقة، وهاربيت كورنيل وشون مولوي وجي-يونغ سونغ على أعمال التدقيق والإنتاج.

© تشرين الأول/أكتوبر 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. نيويورك. جميع الحقوق محفوظة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

المؤلفتان: لورا وايز وكريستين بيل
تنسيق المراجعة والإنتاج: أنيسة والجي
المحررة: لي باسكوال

إحراز التقدم: المرأة والتفاسم الإقليمي للسلطة في عمليات السلام



لورا وايز
محللة بحوث، برنامج بحوث التسويات السياسية
جامعة إندبرة

الأستاذة كريستين بيل
أستاذة في القانون الدستوري
مديرة برنامج بحوث التسويات السياسية
جامعة إندبرة

الغاية من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية

هذه الإحاطة هي جزء من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية لدعم مشاركة المرأة الفعالة وإدماج المنظورات الجنسانية في عمليات السلام التي تهدف إلى إنهاء النزاع العنيف داخل الدول.

• تقدم تحليلاً يوفر النهج المبدئية للإدماج - تركز على المعايير القانونية الدولية - مع الإشارة إلى كيفية ربطها بالنقاشات السياسية الواقعية.

وفي كثير من الأحيان، تتناول مفاوضات السلام الرسمية مشاركة المرأة ذات المغزى والمساواة الجنسانية باعتبارها شاعلاً ثانوياً وغير سياسي "لوقف الحرب". وغالباً ما يتم تقديم الحجج بأن الحاجة إلى الواقعية السياسية لإنهاء النزاع يجب أن تسود بشكل استثنائي. ومع ذلك، فإن هذان الشاغلان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض من أجل سلام مستدام. ويدعم نهج هذه الإحاطات المشاركة في عمليات السلام المتأصلة في مبدأ المساواة الجنسانية، مع الاعتراف بأن الأحكام المصممة لتحقيق المساواة في أي سياق سيتم التفاوض بشأنها سياسياً من الناحية العملية. وللتأثير على التغيير، ستحتاج المرأة للتأثير على مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يعتبرون المساواة الجنسانية مسألة مركزية. كما سيكون للنساء أيضاً آراء ووجهات نظر سياسية متنوعة. ولذلك تقدم الإحاطات تحليلاً مقارناً وأمثلة وأسئلة إرشادية لدعم النساء وغيرهم لوضع مقترحات ملائمة لسياقاتهم الخاصة، بدلاً من تحديد أي نهج واحد.

الجمهور المستهدف الرئيسي هو النساء، والمدافعين عن المساواة الجنسانية وغيرهم من المشاركين في عمليات السلام، الذين يرغبون في التأثير على المفاوضات بهدف: (أ) معالجة التجارب الخاصة بالنساء أثناء النزاع، و(ب) تحقيق نتائج لعملية السلام الدائم التي ستقوم بتحسين حياة النساء وحياتهن.

باستخدام نهج مقارن، فإن الإحاطات:

- تثبت أهمية القضية من منظور المساواة الجنسانية وأهمية مشاركة المرأة المجدية لمعالجتها بفعالية.
- تحدد القضايا الرئيسية فيما يتعلق بإدماج المرأة وأبعادها الجنسانية والمحددة جنسانياً.
- تقترح طرق للتأثير على التغيير في عمليات السلام، بما في ذلك تحديد نقاط الدخول الممكنة والتغلب على التوترات مع الاستراتيجيات المتنافسة.
- تسلط الضوء عبر أمثلة كيف أن إدماج المنظور الجنساني في اتفاقيات السلام لا يفيد المرأة فحسب، بل يساعد أيضاً على تنويع وجهات النظر والحلول المقترحة، وبالتالي يساهم بشكل أعم في إحراز تقدم في عمليات السلام للجميع.
- توفر بيانات كمية ونوعية من اتفاقيات السلام، باستخدام أمثلة من جميع أنحاء العالم كدليل وإلهام للعمل.

جدول المحتويات

1	مقدمة
2	الجزء الأول: نظرة عامة
2	ما هو التقاسم الإقليمي للسلطة؟
2	لماذا يُعد التقاسم الإقليمي للسلطة مهمًا في عمليات السلام؟
4	الجزء الثاني: تحليل التقاسم الإقليمي للسلطة في اتفاقيات السلام من منظور الجنسانية وحقوق المرأة
4	المشاركة والتمثيل
7	حقوق الإنسان والمساواة
9	الهوية
12	الجزء الثالث: الاستراتيجيات والأساليب
12	التعامل مع التفاصيل التقنية
12	التعامل مع النساء ذوات الأوضاع المختلفة
13	لاستنتاج
14	الملاحق
14	الملحق أ: اتفاقيات السلام المذكورة
15	الملحق ب: الموارد
16	الملحق ج: المراجع
17	الحاشية

مقدمة

عادة ما تُركز عمليات السلام على كيفية تشارك أو تقاسم السلطة بين المجموعات السياسية والعسكرية في قلب النزاع، بغرض مراعاة الهوية الأشمل والمجموعات السياسية التي يمثلونها. ويمكن ان تُركز تدابير تشارك أو تقاسم السلطة على المؤسسات السياسية، الترتيبات الاقتصادية، الترتيبات العسكرية، أو الإقليمية (أو توليفات مختلفة من ذلك).¹

تقدم هذه الإحاطة الأنواع المختلفة من التقاسم الإقليمي للسلطة الناشئ في اتفاقيات السلام، والفرص المحتملة والمخاطر المترتبة لذلك على عملية إدماج المرأة. وتفتتح أسئلة هامة للمرأة أن توجهها لعمليات السلام إذا كان من المرجح التفاوض على تقاسم السلطة، وتسلط الضوء على الإستراتيجيات والأساليب التي استخدمتها المرأة وحلفاؤها في السياقات المتأثرة بالنزاع في التعامل مع قضايا الإدماج.

عندما تقترح مفاوضات السلام التقاسم الإقليمي للسلطة، فإن عملية إعادة هيكلة الدولة هذه تقدم فرصاً للدمج، وفي المقابل، بعض مقايضات الإدماج للنساء للتفكير فيها. وعادة ما تركز المناقشات المتعلقة بالأقاليم، والسلطة، والحكم المستقل في عمليات السلام على الفرص التي توفرها هذه التدابير لدمج المجموعات العرقية، أو الوطنية أو مجموعات السكان الأصليين، وفي بعض الأحيان الحركات السياسية/العسكرية التي تعمل من مناطق جغرافية معينة. وبالرغم من خطر زعزعة ديموقراطيات ما بعد النزاع (جراهام، وميلر وستروم 2017)، إلا أن هذه التدابير عادة ما تظهر كالخيار الواقعي الوحيد بعد النزاع الداخلي العنيف. ويعني المعدل الذي يتكرر فيه الاتفاق على التقسيمات الإقليمية في عمليات السلام بأن النساء المشاركات في هذه العمليات سيشاركن على الأرجح في هذا النوع من تقاسم السلطة.

الجزء الأول: نظرة عامة

ما هو التقاسم الإقليمي للسلطة؟

يمكن فهم التقاسم الإقليمي للسلطة على أنه تقاسم وتفويض سلطات ومسؤوليات الحكومة المركزية إلى وحدات جغرافية. ويمكن أن يشمل إعادة الهيكلة من دولة مركزية إلى دولة فدرالية، أو نقل سلطة اتخاذ القرار من الحكومة المركزية إلى الحكومات الإقليمية أو المحلية. ويمكن أن يشمل أيضًا تفويض أنواع من الحكم الذاتي السياسي، أو المالي، أو الإداري إلى مجموعات إقليمية أو محلية تطالب بحكم مناطق معينة من الأقاليم.

لماذا يُعد التقاسم الإقليمي للسلطة مهمًا في عمليات السلام؟

يمكن أن يقوم التقاسم الإقليمي للسلطة بالتوفيق بين الجماعات في المجتمعات المنقسمة انقسامًا عميقًا. هذه المجتمعات مُجزأة بشكل كبير حول حدود الهوية الجماعية، فمثلاً (وليس حصريًا) العلامات العرقية، أو الوطنية، أو الدينية، أو اللغوية، أو الثقافية. وكثيرًا ما يتم اقتراح التقاسم الإقليمي للسلطة كخيار لتصميم الدول بعد النزاع، وذلك لأن النزاعات تقع على حدود انقسامات الهوية هذه، حين تكون مجموعات الأكثرية والأقلية مُتركَة إقليميًا.

بالرغم من سيادة ذلك في نزاعات الهوية، وحتى في النزاعات التي تكون فيها مسائل الهوية أقل بروزًا، قد تكون هناك جماعات مُسلحة غير تابعة للدولة – متواجدة في مناطق معينة أو مواقع محلية وتطمح إلى نوع من التوفيق بين الدولة والمتمردين – تميل إلى ترتيبات التقاسم الإقليمي للسلطة كوسيلة لضمان انتهاء النزاع. وهنا، يمكن أن يهدف التقاسم الإقليمي للسلطة إلى التوفيق بين الأيديولوجيات المتنافسة والاهتمامات فيما يتعلق بالطبيعة المستقبلية للدولة.

حين تكون السيطرة الإقليمية والهوية الجماعية مرتبطنان بشكل جوهري، فإن التقاسم الإقليمي للسلطة يُدرك بأن للجماعات المختلفة أفكارًا مُتباينة حول طريقة الحكم، ولكنها متواجدة أيضًا ضمن نفس الأقاليم، أو تتنافس على ملكيتها. بدلًا من السعي لإزالة هذا المأزق عن طريق تغيير الحدود الدولية، يُقدم التقاسم الإقليمي للسلطة للدول والجهات من غير الدول طريقة لإدارة الأقاليم المتنازع عليها مع الحفاظ على حرمة الدولة؛ بالرغم من أن وسائل الاتفاق على التقاسم الإقليمي للسلطة وتطبيقه يمكن أن تكون حافلة وطويلة الأمد.

هناك أشكال مختلفة للتقاسم الإقليمي للسلطة. تستدعي الفدرالية، والكونفدرالية، والحكم المستقل، ونقل السلطة، واللامركزية نهج مختلفة للحكم الذاتي الإقليمي. وفي الواقع، تستخدم الدول عادة تركيبات معقدة من الحوكمة متعددة المستويات لتقاسم السلطة الإقليمية (نوريس، 2008: 157-185). إن المبادئ الرئيسية للفدرالية هي **حكم الذاتي** (سلطة كبيرة لاتخاذ القرار بخصوص مناطق ذات مصالح حيوية بالنسبة للمجموعات) و**حكم مشترك** (اليات للمجموعات من أجل المشاركة في اتخاذ القرار في المركز، عادة من خلال دائرة ثانية في المجلس التشريعي المركزي) (الإزار، 1987).

تتفاوت درجات تقاسم السلطة باختلاف القضايا، ويمكن أن تشمل تقسيم السلطات بين الهيئات التشريعية على مستويات مختلفة. على سبيل المثال، يمكن أن تحتفظ الحكومة المركزية بالتحكم الكامل في السياسة المتعلقة بالهجرة، بينما تُحول السلطة على الرعاية الصحية والتعليم إلى حكومة إقليمية. وبحسب السياق، قد ينطبق تقاسم السلطات على جزء واحد من الدولة، أو على عدد من الكيانات الإقليمية. وفي الدول التي تقوم فيها كيانات مختلفة بتفويض السلطات، يمكن أن يكون التقاسم الإقليمي للسلطة متكافئًا أو غير متكافئ – ويمكن أن يكون للكيانات نفس درجة التحكم في القضايا، أو درجات متفاوتة من سلطة اتخاذ القرار بخصوص مجالات السياسة ذاتها.

كما يمكن أن يكون اختيار المصطلحات في المجتمعات المنقسمة انقسامًا عميقًا موضع خلاف شديد، حيث يمكن أن يربط الناس معاني وتوقعات مختلفة بالمفهوم نفسه. فبالنسبة للبعض، يقدم الحكم المستقل للأقاليم حكمًا ذاتيًا وحمايةً لمجموعات الأقليات؛ وقد يعني ذلك لآخرين تجزئة وتفكك الدولة. وعند التفاوض على التقاسم الإقليمي للسلطة، تحتاج الجهات المعنية إلى وقت من أجل توضيح واستكشاف المصطلحات والمفاهيم المختلفة.

تتضمن 14 في المائة من مجموع 1518 اتفاق سلام من عام 1990 إلى 1 كانون الثاني/يناير 2016 على أحكام حول التقاسم الإقليمي للسلطة.² وتشمل هذه أحكامًا من أجل وضع أو تعديل:

الأنظمة الفدرالية أو الأنظمة المماثلة لحكومة متعددة المستويات؛

- الحكومات المحلية/البلدية؛
- المناطق المتمتعة بالحكم الذاتي؛
- والأشكال الأخرى لمنح وضع إقليمي خاص.

بالرغم من أن الاتفاقيات الإطارية والشاملة تنص على التقاسم الإقليمي للسلطة أكثر من الأنواع الأخرى لاتفاقيات السلام (مثل وقف إطلاق النار

أو تنفيذ العهود)، إلا أنه يمكن العثور على إشارات إلى الحكم الذاتي الإقليمي في جميع مراحل عمليات السلام. ويعني هذا أن أولئك المهتمين بمراعاة الاعتبارات الجنسانية في عملية التقاسم الإقليمي للسلطة يجب أن يكونوا جاهزين للتعامل مع والتدخل في جميع مراحل العملية، حيث أن قضايا الأقاليم يمكن طرحها طوال فترة النقاش، وعلى الأخص حين يكون هناك عنصرًا إقليميًا قويًا للنزاع. ويمكن للدفع في مرحلة مبكرة من أجل اعتبارات جنسانية أكثر للتقاسم الإقليمي للسلطة أن يُساعد النساء، والأقليات، وأنصارهم على التفاوض من أجل وسائل أكثر شمولية لتقاسم السلطة في المراحل المتقدمة للاتفاق.³

الجزء الثاني: تحليل التقاسم الإقليمي للسلطة في اتفاقيات السلام من منظور الجنسانية وحقوق المرأة

تفاوتت أحكام التقاسم الإقليمي للسلطة في اتفاقيات السلام ما بين التأكيدات الضعيفة والبلاغية، إلى تشكيلات جغرافية جديدة للسلطة، وإلى إعادة هيكلة مفصلة وشاملة للدولة على مستويات مُتعددة من الحوكمة. بالرغم من أن عمليات التقاسم الإقليمي للسلطة في عمليات السلام لا تؤدي جميعها إلى إصلاح شامل في مؤسسات الدولة وحدودها الإقليمية، إلا أن أي نوع من نقل السلطة يمكن أن يؤثر على حياة النساء اللاتي يعشن ضمن السلطات القضائية الإقليمية. ولذلك، فإنه من المهم للنساء، كمواطنات، أن ينظرن في الكيفية التي يمكن للمقترحات أن تؤثر على الطريقة التي تحكم حياتهن في الدولة بعد انتهاء النزاع، حيث أنهن يمكن أن يكن قادرات على التنظيم بشكل استراتيجي للتأثير على مفاوضات السلام وعلى تشكيل الترتيبات الجديدة (تريب، 2018).

المشاركة والتمثيل

نظام الحصص (الكوتا) والمقاعد المحجوزة

قد يتيح إنشاء أو إعادة هيكلة المؤسسات على مستويات متعددة من الحوكمة فرصاً للمرأة لزيادة "تمثيلها الوصفي" - ويعني هذا، أحكاماً رسمية لإدماج المرأة من خلال تصميم المؤسسة يدفع بالمرأة للمشاركة بصورة فعلية. ومما يُعد عاملاً حاسماً هنا، هو استخدام نظام حصص (كوتا) مُلزم قانونياً، أو نظام المقاعد المحجوزة في اتفاقيات السلام التي توافق على تشكيل أو إصلاح الهيئات التشريعية الإقليمية، وللمقاطعات، والبلدية، والمحلية، وعلى المستوى التنفيذي والقضائي، بما في ذلك الدوائر الثانية التي تُنشأ على المستوى الوطني عند تبني النظام الفيدرالي. ويمكن تعزيز هذه الفرصة في حال اشتملت المؤسسات الإقليمية على حصص أو آليات أخرى للمشاركة الفعالة للمرأة. وفي حال عدم وجود نظام حصص في المؤسسات الوطنية، كن للمرأة أن تضغط على المؤسسات على المستوى المحلي وعلى الحكومات المركزية لتبني أنظمة الحصص، أو أشكال أخرى للتمثيل. اقترح العمل الناشط النسوي في إسبانيا إمكانية استخدام المرأة لنظام الحصص على المستويات الإقليمية كمدخل لتحدي معارضة نظام الحصص (الكوتا) على المستوى الوطني، وذلك عن طريق "التماس العون على مستويات (going level-shopping) - باستهداف العمل الناشط في محافل مختلفة عبر مستويات مختلفة من الحوكمة - حتى يتم اعتماد أنظمة حصص في الدولة كجزء من تشريعات المساواة الوطنية. كما استهدف الناشطون الأحزاب السياسية الإقليمية والوزارات من أجل وضع نظام يتعاقب فيه الرجال والنساء من المرشحين على قوائم الحزب (ما يعرف بـ "التعاقب") كجزء من قوانينهم الانتخابية الإقليمية، حتى عندما عارضت الحكومة المركزية في إسبانيا تبني نظام الحصص الجنسانية (الونزو وفيرغي، 2014). ومع ذلك، فإن نظام الحصص للنساء في الدول الشبه فدرالية يعتبر نادراً، وقد لا يكون التماس العون على مستويات خياراً للمرأة في سياقات أخرى.

تُغير تقسيمات السلطة ضمن دولة ما من المفهوم الذاتي للدولة ومن طريقة خطابها عن الإدماج على المستويين المركزي والإقليمي بطرق مهمة. وهناك أسباب عديدة هامة لاهتمام المرأة بالطريقة التي يتم بها التفاوض والاتفاق على التقاسم الإقليمي للسلطة، وجميعها تُقدم فرصاً وصعوبات محتملة.

فعلى سبيل المثال، هناك إمكانية أن تطالب المرأة بما يُعرف أحياناً "بالمزايا الفدرالية" - ويعني هذا، أنه يمكن للمرأة استغلال هيكل الفرص السياسية التي يوفرها التقاسم الإقليمي للسلطة (تحت ظروف معينة) لتعزيز مصالحها، والذي قد لا يكون ممكناً في حال الدولة الوحدية (فيكرز، 2011). وتساءلت البحوث عن الفدرالية ونقل السلطة في دول مثل كندا، وأستراليا، وألمانيا، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة في إمكانية تقديم الدول الفدرالية لمساحة أكبر لتمثيل أو تنظيم المرأة (أنظر فيكرز وتشابيل (محررين)، 2011؛ فيكرز، وتشابيل، ومبير (محررين) 2013). وفي نفس الوقت، تشير بحوث أخرى عن تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية في الدول الفدرالية والمركزية بأنه يمكن للفدراليات أن تُيسر اعتماد نظام الحصص (الكوتا) الجنسانية وأن "تسمح للمرأة بدخول البرلمان قبل الدول الوحدية" (ستوكيمر وترمبلييه، 2015). مع ذلك، تعتمد هذه الميزة الفدرالية الممكنة على عوامل عديدة يجب على المرأة أخذها في الاعتبار والتعبئة حولها (بناش أدناه). وقد ينشأ عن هذه العوامل تبعات سلبية للتقاسم الإقليمي للسلطة، يتعين على المرأة المشاركة في عمليات السلام إدراكها.

هناك أدلة على وجود المقاعد الإقليمية المحجوزة للمرأة في العديد من اتفاقيات السلام حتى الآن:

- في **بنغلاديش**، وافقت اللجنة الوطنية المعنية بأراضي هضبة شيتاغونغ عام 1997 على ثلاثة مقاعد محجوزة للمرأة (من القبائل وغير القبائل) في كل من مجالس منطقة مرتفعات شيتاغونغ و12 مقعداً لنساء القبائل (وواحد لغير القبائل) في المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ.
 - وتطلبت مذكرة التسوية لمجلس بودولاند الإقليمي لعام 2003 في **الهند** أن يكون اثنان على الأقل من الأعضاء المرشحين للمجلس من النساء. وبالمثل، فإن تركيبة مجلس زعماء بانغسامور وتشتمل على ممثلة للمرأة كما أقر ذلك في **الفلبين** من خلال ملحق 2013 عن تقاسم السلطة.
 - ويشمل دستور **نيبال** على أكثر أحكام نظام الحصص تفصيلاً للمرأة في الهيئات التشريعية الإقليمية والمحلية، ويشمل أحكاماً لمعالجة العقبات المحتملة لانتخاب النساء من الأحزاب السياسية.
- ضمن اتفاقيات السلام التي لا تشتمل على نظام الحصص، توجد بعض الأحكام التي تلزم "بعدم"، "ضمان"، أو التوصية بشكل كبير بمشاركة المرأة في المؤسسات الدون وطنية، أو كممثلات لمجموعات متركرة إقليمياً في المؤسسات الوطنية. وتشمل هذه مجالس التخطيط الإقليمي (كولومبيا)، والمؤسسات المحلية والإقليمية (غواتيمالا)، والحكومة المستقلة (بوغانفيل)، وكممثلات في المجموعة المتركرة إقليمياً في المجلس الوطني (السودان). بالرغم من أن جميع هذه الأحكام تعترف بأهمية التمثيل الكافي للمرأة في جميع مستويات الدولة، إلا أن الالتزامات أكثر عرضة للاستبعاد خلال تطبيق الاتفاقيات، حيث أنها ليست مفصلة كفاية أو فعلية. ويثير هذا أسئلة عن الإنفاذ خلال مراحل تطبيق عمليات السلام، وكيف يمكن للنساء التنظيم بفاعلية للتأكد من التقيد بالتزامات المشاركة المجدية. ويُعد الأمن اعتباراً مهماً أيضاً – فبالرغم من أن اتفاقيات السلام قد توفر نظام حصص أو مقاعد محجوزة للنساء، إلا أنه في ظل عدم وجود تدابير أمنية كافية للمُشرعات من النساء، فإنهن قد لن يكن قادرات على المشاركة في المؤسسات الإقليمية، مما يجعل من آليات المشاركة رمزية ولكن غير فعالة.

نيبال، دستور نيبال، 20 أيلول/سبتمبر 2015، الجزء 14: الهيئة التشريعية للمقاطعات، 176. تشكيل مجلس المقاطعات: (9)

بصرف النظر عن أي شيء مذكور في أي جزء آخر من هذه المادة، يجب أن يكون ثلث عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس المقاطعات من كل حزب سياسي، من النساء. وفي حال لم يكن ثلث المرشحين المنتخبين من حزب سياسي بحسب الفقرة (أ) من البند (1) من النساء، فإنه يجب على الحزب السياسي وضع حكم لانتخاب الثلث من النساء على الأقل عند انتخاب الأعضاء بحسب الفقرة (ب) من نفس البند.

أمر آخر يجب معرفته بخصوص نظام الحصص والمقاعد المحجوزة، وهو أنها مثل أحكام الإدماج الأخرى، قد تختلف ببساطة من جداول أعمال عملية السلام. ومتى ما تم استبعادها من طاولة المفاوضات، يصبح من الصعب أن يستعيد الناشطون الزخم. في **اليمن**، نصّ مؤتمر الحوار الوطني المنعقد في 2014 نظام حصص لما لا يقل عن 30 في المائة من التمثيل للمرأة في لجنة العدالة الانتقالية المقترحة، يتم تقسيمها مناصفة 50/50 بين النساء من الجنوب والشمال. إلا أن الأحداث المتوالية لعملية السلام والنزاع أدت إلى التخلي عن مقترحات مؤتمر الحوار الوطني، وبالرغم من أن الناشطات البينيات وحلفاؤهن يناضلون الآن للضغط من أجل التمثيل في محادثات السلام، لم يظهر نظام الحصص في أي من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها منذ ذلك الحين:4

النظام الانتخابي

تعتبر الأحكام التالية لليمن مثلاً على اتفاق ينص على مشاركة المرأة من خلال التمثيل التناسبي وباستخدام قوائم مغلقة:

اليمن، وثيقة نتائج الحوار الوطني، 25 كانون الثاني/يناير 2014، الفصل الثاني، القسم الأول، الفريق العامل المعني ببناء الدولة ومبادئ الدستور وأأسسه، السادس.

القرارات المتعلقة بالنظام الانتخابي:

1. النظام الانتخابي هو نظام (القائمة النسبية المغلقة).

2. تلتزم المكونات السياسية بترتيب قوائمها الانتخابية بما يضمن وصول نسبة 30% على الأقل من النساء للمجالس الانتخابية. ويكون ترتيب المرشحين والمرشحات في القوائم الانتخابية كالتالي: امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاثين مرشحاً من الذكور. ولا تقبل قوائم المكونات السياسية المخالفة لهذا القانون.

تنص أغلب أحكام اتفاقيات السلام للانتخابات غير المركزية على عقد انتخابات حرة وعادلة لجميع أو بعض الهيئات الحكومية المحلية، ولكنها لا تقدم تفاصيل تزيد عن ذلك الالتزام. وتُعد اتفاقيات السلام في عام 1995 في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية من **كرواتيا** ذات الإدارة الدولية، والاتفاقيات التي تلتزم بوقت الانتخابات في الأقاليم، والمحافظات والبلديات في **العراق**، أمثلة جيدة على هذا الالتزام الأساسي. ويشير اندعام التفاصيل في هذه الاتفاقيات على وجود مساحة للتدخلات النسوية في عمليات السلام بخصوص اختيار النظام الانتخابي. ومع ذلك، لو لم تتضح مثل هذه الفرصة، فإنه من الأفضل توجيه الجهود إلى العمليات التي تقوم بصياغة التشريعات الانتخابية بدلاً من اتفاقيات السلام.

أسئلة تتعلق بالمشاركة والتمثيل يمكن للمرأة أن توجهها لعملية السلام

- هل تتم مناقشة التقسيمات الفرعية الإقليمية، ضمن وخارج العملية الرسمية؟ هل للنساء من المجتمعات المحلية الوطنية أو العرقية آراء مختلفة عن مقترحات التقاسم الإقليمي للسلطة؟
- ماهي الطرق التي قد تؤثر بها التقسيمات الفرعية الإقليمية على حقوق المرأة على المستوى الإقليمي والمحلي، وعلى المستوى المركزي أو الفدرالي؟ وهل ستتأثر النساء في أماكن مختلفة بطرق مميزة؟

أحد النواحي الهامة بالنسبة للمرأة في التصميم المؤسسي للمؤسسات الإقليمية والمقترح في اتفاقيات السلام هو نوع النظام الانتخابي الذي يجب وضعه. في سياق ما، لو فضلت المرأة نوعاً من النظم الانتخابية على الآخر للحكومات الإقليمية، فمن المهم محاولة دمج ذلك في التزامات اتفاق السلام، أو في قانون لاحق. قد تتضمن بعض اتفاقيات السلام أحكاماً بخصوص النظام الانتخابي، موضحة كيف تتم مناقشته أحياناً كجزء من عملية السلام، بالرغم من أن التفاصيل قد يتم حفظها لقوانين انتخابات لاحقة، أو الإشارة إلى قوانين موجودة. فعلى سبيل المثال، مذكرة التسوية لعام 2005 في **الهند** تقتضي ببساطة أن تتوافق انتخابات مجلس تلال دارجيلنغ غورخا وانتخابات هيئات الباناشايات في مجلس تلال دارجيلنغ غورخا مع أحكام الدستور الهندي وقوانين حكومات الدولة الفدرالية والمركزية الموجودة وذات العلاقة.

هناك إجماع ساند بين الأكاديميين والممارسين على أن المرأة تحقق تمثيلاً وصفيًا أفضل في الهيئة التشريعية المركزية التي تستخدم أنظمة انتخابات ذات تمثيل تناسبي بدلاً من أنظمة الأغلبية أو الأكثرية. في الدول الفدرالية، هناك دليل على أن استخدام الأنظمة الانتخابية التناسبية يعد عاملاً إيجابياً لزيادة تمثيل المرأة، ولكن اختيار نظم القوائم المفتوحة أو المغلقة قد يؤثر على عدد النساء المنتخبات في الانتخابات الإقليمية (جونز ونافيا، 1999)، بحسب السياق. وقد تحتاج المرأة إلى تقييم الدعم المرجح الذي ستحصل عليه من الأحزاب والناخبين، مثل التحيز الجنساني ضد المرشحات على القوائم المفتوحة، أو عملية اتخاذ القرار ضمن الأحزاب السياسية والتي تصنف المرشحات على أنهن في المراكز الأسوأ في القوائم المغلقة (أنظر للمزيد، أليك، 2015).

تظهر الالتزامات باستخدام التمثيل التناسبي على المستويين المركزي والإقليمي في عديد من اتفاقيات السلام النيبالية. ومع ذلك، يتخطى دستور **نيبال** لعام 2015 معظمها بالموافقة على أنه سيتم انتخاب تمثيل المرأة (والأقليات الأخرى) للمجلس الإقليمي (ومجلس النواب المركزي) باستخدام نظام تمثيل نسبي ذو قائمة مغلقة، بما يتماشى مع القانون الفيدرالي (الجزء 14، 1.166). وفي **اليوسنة والهرسك**، نص إعلان دستور الفدرالية لعام 1994 بأنه سيتم انتخاب المشرعين على مستوى الولايات من خلال نظام انتخابي ذو تمثيل تناسبي وقائمة مفتوحة، بالرغم من أنه لا يشير تحديداً إلى النوع الجنساني للمرشح.⁵

العنف ضد المرأة والحقوق الإنجابية

يقدم النضال من أجل الحقوق الإنجابية ومنع العنف القائم على نوع الجنس أمثلة على مثل تلك الفرص والمعوقات. حيث يعد الإجهاض في المملكة المتحدة سلطة منقولة. الأمر الذي يعيق حق النساء في إيرلندا الشمالية في الحصول على إجهاض مجاني وآمن وقانوني، بخلاف ويلز واسكتلندا. وقد حاول الناشطون التغلب على هذا الترتيب عن طريق الدعوة لاستخدام السلطة المنقولة على الصحة في اسكتلندا لتقديم عمليات إجهاض مجانية للنساء القادمات من إيرلندا الشمالية. كما قام الناشطون بأخذ التحديات إلى المحكمة العليا في المملكة المتحدة بخصوص الطبيعة المنقولة لقانون الإجهاض، وأسفر ذلك عن نجاح محدود. وبالرغم من قرار صدر مؤخرًا بأن الخدمات الصحية الوطنية ستقدم عمليات إجهاض مجانية للنساء القادمات إلى إنجلترا، فإن للنساء في شمال إيرلندا حقوقًا إنجابية غير متكافئة تحت نظام لامركزي (توماس، 2017). وفي أستراليا، استخدم الناشطون فرصة الحكومة متعددة المستويات للضغط من أجل المزيد من الاستجابات المراعية جنسائيًا للعنف ضد المرأة، من خلال الاستفادة من سلطة الدولة على القانون المدني والجنائي، حتى عندما كانت حكومة الكومنولث الفدرالية المحافظة أقل استباقًا في القضية. (تشابيل وكوستيللو، 2011).

جاء ذكر الحقوق الإنجابية في سبع اتفاقيات سلام فقط من مجموع 1518 اتفاقًا منذ 1990، وأغلبها إما تقيد استقلال المرأة في حقوقها الإنجابية أو أن تكون مخصصة لدعم الإنجاب والأمومة. اتفاق سلام دستور الصومال التالي يُقيد الحصول على الإجهاض ضمن إطار الحقوق والذي ينطبق

الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفدرالية، 1 آب/أغسطس 2012، العنوان الثاني: الحقوق، الحريات والحدود الشخصية الأساسية، المادة 15. حرية الشخص وأمنه (5).

الإجهاض مخالف للشريعة الإسلامية ومُحرم إلا في حالات الضرورة، وخاصة لإنقاذ حياة الأم.

- هل نصت الترتيبات السابقة على نظام الحصص أو المقاعد المحجوزة في المؤسسات الإقليمية أو المحلية؟ وإذا صح ذلك، فلماذا فقد هذا من جدول الأعمال؟
- هل هذه الحصص الجنسانية على المستوى المركزي؟ وهل يمكن استخدامها كسابقة للضغط من أجل الحصص الجنسانية في المؤسسات المحلية والإقليمية؟
- هل تشتمل مسودة اتفاق السلام على تفاصيل النظام الانتخابي المقترح؟ وإذا كانت تقترح التمثيل التناسبي، فهل سيكون ذلك من خلال قوائم مفتوحة أم مغلقة؟

حقوق الإنسان والمساواة

عادة ما تتم الدعوة إلى التقاسم الإقليمي للسلطة على أنها طريقة لضمان حقوق الأقليات في الحكم المستقل، من خلال نقل السلطة في قضايا معينة ذات أهمية بالنسبة للأقليات العرقية أو السكان الأصليين المتركزة إقليميًا (عادة ما يتم تأطيرها باستخدام لغة مبنية على الحقوق). ومع ذلك، فإن هذا لا يُنتج بالضرورة حماية كاملة لحقوق المرأة الأساسية. ففي واقع الأمر، قد يخلق أو يرسخ نقل السلطة إلى جهات إقليمية أو محلية عقبات لحقوق المرأة في بعض الأحيان.

يمكن أن يشمل تقاسم السلطة بين جهات مركزية وإقليمية أو محلية، قدرات تنفيذية، تشريعية و/أو إدارية. ففي اتفاقيات السلام، قد تكون هذه مذكورة في قوائم مفصلة تشمل التنمية، والصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، والشؤون الثقافية (بما في ذلك اللغة والممارسات الدينية)، أو قد يتم معالجتها بما يتعلق بعملية نقل السلطات، بدون تحديد أي من السلطات.

أما بالنسبة للمرأة في عملية السلام فإن ذلك يؤثر العديد من القضايا. يمكن أن تقدم الأنظمة متعددة المستويات للنساء فرصًا "لالتماس العون من مستويات متعددة" (level-shop) أو "التماس العون من محافل متعددة" (forum-shop) في مجالات تعزيز حقوق الإنسان، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى "القرعة الإقليمية (Territorial lottery)"، حيث تكون إمكانية النساء في الحصول على الخدمات والتمويل أسوأ في مناطق معينة كنتيجة للسياسات غير المتكافئة. ويرتبط بهذا وجود التعددية القانونية - تعايش أو تداخل نظم قانونية مختلفة - وهو أمر من المهم للمرأة أخذه في الاعتبار أيضًا، حيث أنه قد يخلق عقبات في وجه حقوق المرأة والوصول إلى العدالة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2011).

على جميع وحدات الدولة الفدرالية:

بموجب قوانينهم ومهامهم الخاصة، بالرغم من أن هذه السلطة محدودة، حيث أن هذه المهام لا يمكن أن تكون مناقضة للدستور وقوانين الجمهورية (المادة 248). كما تم اقتراح المحاكم العرفية لمجلس الحكم الذاتي في منطقة **بودولاند** في الهند في عام 1993، وتمت الموافقة في اتفاق سلام **بوغانفيل** في دولة بابوا غينيا الجديدة عام 2001 على تشكيل لجنة لدراسة منح حكومة الحكم الذاتي السلطة لدمج القانون العرفي.

شكك المدافعون عن حقوق المرأة في الولاية القضائية الحصرية للشرطة الإسلامية في بعض المناطق. وادعوا بأن ذلك لا يضيء الطابع المؤسسي على الفروق في حقوق المرأة بين الكيانات الإقليمية أو المحلية فحسب، بل بين النساء في ظل أنظمة قانونية مختلفة ضمن هذه الكيانات أيضاً، كل ذلك وهو لا ينطبق على جميع المواطنين ضمن إقليم ما بغض النظر عن ديانتهم.

على سبيل المثال:

في **آتشيه**، إندونيسيا ناضلت الناشطات لتطبيق الالتزامات المتعلقة بالحكم الذاتي والممنوحة من خلال مذكرة تفاهم هلسنكي، وعلى الأخص في عام 2009 عندما أقر البرلمان الإقليمي قانوناً جنائياً إسلامياً يشمل عقوبات بدنية للزنا، وتجريم المثلية الجنسية، وقوانين أخلاق صارمة تتحكم في أجساد وتصرفات المرأة. وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية لم تكن جديدة على آتشيه، إلا أن زيادة اللامركزية في البلاد شجعت البرلمان الإقليمي المحافظ للدفع بإصلاحات أكثر للنظام القانوني. (أفريانتني، 2015).

في **الفلبين**، منح اتفاق عام 2012 الإطار بشأن بانغسامور إلى حكومة بانغسامورو الإقليمية صلاحية على نظام عدالة الشريعة الإسلامية، مع سيادة الشريعة الإسلامية وتطبيقها على المسلمين فقط في الإقليم. وأكدت الشبكة الوطنية لحقوق المرأة المسلمة بأن تطبيق الشريعة على المسلمين فقط في الإقليم يستخدم لتبرير انعدام استقلال المرأة المسلمة وعدم المساواة في إقليم مينداناو (سولامو-أنطونيو، 2005).

إن مدى الحكم الذاتي في كلتا الحالتين يجعل من الصعب على المرأة الاستفادة من الفرص المتاحة من أجل تحقيق العدالة والمساواة على المستويات الأخرى للحكومة، خصوصاً وأن الاتفاق على التقاسم الإقليمي للسلطة كان لإنهاء عمليات التمرد العنيفة ضد الدولة، ولم تكن حماية حقوق المرأة من الأولويات.

إضافة إلى ذلك، فإن الإشارات إلى الإنجاب في اتفاقيات السلام مدرجة بشكل رئيسي على أنها حقوق أساسية أو رئيسية للأمومة ورعاية الأطفال عبر جميع مستويات الدولة، بالرغم من أن مسؤولية الأمومة تدرج أحياناً كسلطة مشتركة بين الحكومات المركزية والإقليمية. وفي **الشيستان** ينص مشروع معاهدة عام 1996 على أن "تنسيق قضايا الرعاية الصحية، وحماية الأسرة، والأمومة، والأبوة، والطفولة" جميعها تدرج تحت الولاية المشتركة للاتحاد الروسي وجمهورية الشيستان (المادتان 6، 7).

إن أكثر الالتزامات صراحة فيما يتعلق بالحقوق الإنجابية على المستويين المركزي والإقليمي يظهر في الاتفاق التالي **للمكسيك**:

المكسيك، إجراءات وتدبير الالتزامات المشتركة تجاه شعب تشياباس ومقترحات الدولة والحكومات الفدرالية، وجيش زاباتيسنا للتحرير الوطني، 16 شباط/فبراير 1996، الوضع، حقوق وثقافة نساء الشعوب الأصلية، الفقرة 8.

الامتثال بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها الحكومة المكسيكية. من المهم هنا: الاتفاقية رقم 169 لمنظمة العمل الدولية، وإعلان فيينا لحقوق الإنسان الذي يشير إلى القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية المؤتمر العالمي للسكان والتنمية التي تشير إلى الحقوق الصحية والإنجابية للمرأة - طالما أنها لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للدستور العام للجمهورية.

التعددية القانونية

يمكن أن تصبح القرعة الإقليمية أكثر صعوبة في اتفاقيات السلام التي تنص على قوانين عرفية أو تقليدية في الكيانات الإقليمية أو المحلية، ضمن قضايا التعددية القانونية التي تقيد حقوق المرأة. وهناك أمثلة عديدة في اتفاقيات السلام تقوم فيها ولاية قضائية خاصة تابعة لمستويات غير مركزية باستخدام القانون العرفي كألية لحماية الحكم الذاتي لأقلية ما، وبالأخص للسكان الأصليين. ينص دستور **كولومبيا** لعام 1991 على ممارسة السكان الأصليين لمهام الحوكمة ضمن مناطق إقليمية معينة

الإقليمية بتنفيذ أو احترام هذه المعايير. مع ذلك، فهي قد تمنح الناشطات منصة لتأطير وإثارة التحديات ضد التمييز وانتهاك حقوق المرأة في هذه الكيانات الإقليمية (انظر سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية: النساء ووضع الدساتير وعمليات السلام)

أسئلة تتعلق بحقوق الإنسان والمساواة يمكن للمرأة أن توجهها لعملية السلام

- هل لدى الحكومة الإقليمية المقترحة ضمانات للحقوق المطلقة فيما يخص بحقوق الإنسان، والحقوق الإنجابية، وحقوق المساواة وعدم التمييز؟
- هل هناك آلية مُتاحة لتسوية المنازعات يمكن استخدامها لمواجهة تحديات انتهاك حقوق المرأة في الكيانات الإقليمية أو المحلية؟
- هل يمكن أن تخلق التعددية القانونية عقبات لحقوق المرأة على الصعيد الإقليمي أو المحلي؟
- هل هناك آليات مقترحة للحكومات الإقليمية للتصديق على وتطبيق الأطر القانونية لحقوق المرأة والمساواة (على سبيل المثال، سيداو)؟

الهوية

يُشير التركيز على الهوية الجماعية - سواء كانت عرقية، وطنية أو من السكان الأصليين - في اعتماد التقاسم الإقليمي للسلطة ضمن اتفاقيات السلام، عدة اعتبارات هامة للمرأة. يُمكن تأطير الهوية العرقية و/أو الهوية الوطنية باستخدام مُصطلحات ذات طابع جنساني عالي، والذي ينقل تطلعات خاصة عن أدوار المرأة في مشاريع بناء الدولة والنزاع العرقي. مما يعني أنه يجب النظر في أي ترتيبات حوكمة تُعطي الأولوية للهوية العرقية و/أو الوطنية من خلال منظور جنساني.

المرأة كعضو في الأقليات المحلية

أولاً، قد تواجه النساء من هويات جماعية مختلفة التقاسم الإقليمي للسلطة بصور مختلفة، خاصة إذا كُن عضوات في مجموعة أقليات ضمن كيانات إقليمية أو محلية (يشار إليها أحياناً باسم الأقليات "المحلية").⁶ قد يكون هذا هو الحال في مشاريع بناء الدولة الإقليمية، مما قد يعزز السياسات الجنسانية التقدمية حتى عند عدم قيام الحكومة المركزية بذلك، كما هو الحال مثلاً في مراعاة الاعترافات الجنسانية في تعديلات القانون الجنائي العراقي من قِبَل الحكومة الإقليمية الكردية (جولي وباكوان، 2016). إلا أن الأمر الأهم هو أن اختلاف المركز الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة في كردستان العراق مازال يعنى التباين بين المستفيدات الحقيقيات من هذه الإصلاحات من غير المستفيدات. وفي حالة كندا، أفادت مشاريع بناء الدولة التي دعمت السياسات الجنسانية التقدمية في السبعينات كطريقة لكسب الدعم الحركات النسوية في عموم كندا وكيبك على صعيدي كيبك والدولة الفيدرالية.

وفي بعض الحالات، حيث أدى التقاسم الإقليمي للسلطة إلى انتهاك، بدلاً من حماية حقوق المرأة، استخدم الناشطون قانون حقوق الإنسان الدولي والأطر الدولية لمواجهة الحكومات التقييدية الإقليمية أو المحلية. استخدم الناشطون في إيرلندا الشمالية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) لطلب التحقيق في قانون الاجهاض في إيرلندا الشمالية، ومازال الطلب معلقاً. وهنا قام الناشطون المحليون باستهداف القانون الدولي الذي صادقت عليه الحكومة المركزية، ومرة أخرى باستخدام مستويات متعددة من التقاسم الإقليمي للسلطة بغرض الإصلاح على المستوى الإقليمي، بالرغم من أن هذه الاستراتيجية لا تزال تحتاج إلى دعم المدافعين عن حقوق الإنسان من التيار الوطني والدولي (أورورك، 2016).

يمكن أن تكون الدساتير الإقليمية وسيلة للتعامل مع ذلك، وقد يكون من المفيد أخذها في الاعتبار، بالرغم من أن مدى فعالية التطبيق تعتمد على الثقافة القانونية المحلية. هذه الدساتير، على سبيل المثال، يمكن أن تنص على شرعة حقوق الإنسان والتي يجب على التنفيذيين والمشرعين الإقليميين التقيد بها، أو ادراج قانون حقوق الإنسان الدولي (وهو ما يحدث في العديد من اتفاقيات السلام) - بالرغم من أن القيود الواسعة لاستخدام القانون الدولي للتأثير على التغيير المحلي تظل سارية. وكمثال على الجزء الأخير اتفاق واشنطن في البوسنة والهرسك عام 1994، والذي تضمن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة لعام 1957 في الدستور الفدرالي، الذي أُعتمد في 24 حزيران/يونيو 1994. وكمثال آخر، اتفاق سلام السودان/دارفور والذي على الرغم من أنه لم يكن دستوراً إقليمياً، إلا أنه قدم الضمانات التالية على جميع مستويات الدولة:

السودان/دارفور، اتفاق سلام دارفور، 5 أيار/مايو 2006، المادة 3: حقوق الإنسان والحريات الأساسية، 28. (أ).

يتمتع الرجال والنساء بجميع الحقوق المدنية والسياسية الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وجميع الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية الواردة في العهد الدولي الذي صدقت عليه حكومة السودان.

من المهم الأخذ في الاعتبار أن التصديق على القانون الدولي لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي أو المحلي لا يضمن أن تقوم الحكومات

ومع ذلك "لم تستفيد نساء الشعوب الأصلية الناشطات في المشاريع الوطنية لـ 'الأمم الأولى' واستمرت معاناتهن من النتائج السلبية للقوانين الاستعمارية الجديدة للحكومة الفدرالية". (فيكرز، 2011).

عادة ما تُصاغ أحكام التقاسم الإقليمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار جماعات الأقلية والأقلية التي حشدت جهودها للمطالبة بالحكم الذاتي الإقليمي (أنظر سيرجيو، وروزبيري، وولف، 2017). تعتبر هذه الجماعات المنتمية لهويات معينة أطرافاً في النزاع. ولذلك فإنه ليس من الغريب أن اتفاقيات السلام نادراً ما تساعد نساء الأقليات المحلية. مع ذلك، هناك بعض الأمثلة عن إدراج ترتيبات التقاسم الإقليمي للسلطة حماية خاصة لنساء الأقليات المحلية في الكيانات الإقليمية، والتي تتخطى أحكام المساواة الأساسية.

ويوضح اتفاق لم يُنفذ متعلق بأراضي هضبة شيتاغونغ في بنغلاديش أكثر الأحكام الموضوعية المراد بها إدماج النساء من غير القبائل في المؤسسة غير المركزية (تُعرف بـ "مقيمين دائمين من غير القبائل": وهو شخص من غير القبائل يمتلك أرضاً قانونية في حي الهضبة ويقطن بشكل عام في حي الهضبة في عنوان محدد):

بنغلاديش/أراضي هضبة شيتاغونغ، الاتفاق بين اللجنة الوطنية لمنطقة تلال شيتاغونغ التي شكلتها الحكومة وحزب بارباتيا شاتاغرام جانا سنغاتي ساميتي ، (2 كانون الأول/ديسمبر 1997، ب) (خ) مجلس الحكومة المحلية لمنطقة تلال شيتاغونغ/مجلس مقاطعة التلال، أ.

سكنون هناك 3 (ثلاثة) مقاعد للنساء في كلٍّ من المجالس المحلية بمنطقة التلال. ينبغي تخصيص ثلث (3/1) المقاعد لغير القبائل.

مع ذلك، فإن حيز عدد صغير من المقاعد للنساء يهدد بجعل ضغظهن من أجل التمثيل الذي يتجاوز المخصصات المنصوص عليها أكثر صعوبة (أنظر سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية: النساء والتقاسم السياسي للسلطة).

تشمل الأحكام الأخرى في اتفاقيات السلام الخاصة بالأقليات المحلية في الكيانات الفدرالية أو الإقليمية أو المحلية التالي:

- التزام من الحكومة الفدرالية لمجلس الحكم الذاتي لأسام وبودولاند بحماية "جميع حقوق ومصالح الأشخاص من غير القبائل والذين يقطنون في منطقة مجلس الحكم الذاتي لأسام وبودولاند من تاريخه"؛
- مقاعد محجوزة "للآخرين" (أولئك الذين لا يحددون هويتهم ضمن أحد الشعوب الثلاثة المكونة للدولة) عن مجلس مدينة موستار في اتحاد البوسنة والهرسك؛
- المقاعد المحجوزة للتمثيل من غير القبائل في المجلس التنفيذي لمجلس هضبة دارجيلنغ غورخا؛
- والالتزام بالتمثيل الكافي لجماعات الشعوب الأصلية من غير المورو، والنساء، ومجتمعات المستوطنين، والقطاعات الأخرى ضمن جمعية ومجلس زعماء بانغسامورو.⁷

بينما لا تساعد هذه الاتفاقيات النساء من الأقليات المحلية على وجه الخصوص، إلا أنها تقترح فرصاً يمكن (إذا كانت المؤسسات قد وضعت بتدابير تضمن حماية أمن النساء) لأقليات النساء أن تقوم بالتنظيم للضغط من أجل التمثيل ضمن الحكومات الإقليمية أو المحلية. إلا أنه من الضروري الإشارة إلى ما يوضحه استخدام "الآخرين" مثلاً في البوسنة والهرسك، أن الالتزامات المقدمة للأقليات المحلية يمكن أن تدخل وتخرج من جداول أعمال عملية السلام، وأن مثل تلك الآليات قد لا تصبح راسخة إذا لم تكن موجودة في الاتفاق "النهائي" الشامل للدستور.

التقاسم السياسي للسلطة على الأصعدة الإقليمية

ثانياً، هناك فرصٌ محتملة للمرأة لاستخدام الهويات العرقية أو الوطنية على الصعيد الإقليمي، في التدابير التي يُعرب فيها عن التقاسم السياسي للسلطة من خلال المؤسسات الإقليمية. يمكن للمرأة التنظيم حول عدة استراتيجيات عندما تنص اتفاقيات السلام على التقاسم السياسي للسلطة، وتطبيقها عند استخدام آليات تقاسم السلطة على الصعيد الإقليمي (لمزيد من التفاصيل أنظر سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية: النساء والتقاسم السياسي للسلطة). تشمل الاستراتيجيات:

- بناء نظام الحصص لنساء الأقليات المحلية كجزء من أحكام التناسب؛
- تكوين أحلاف مع المجموعات المهمشة الأخرى والتي تتعرض للتمييز لأسباب مثل الميل الجنسي أو العرق، للحشد حول قضايا المساواة والتأكيد على مطالب التمثيل في المؤسسات الإقليمية (بيل، 2018)؛

- إذا كانت التعاريف مفتوحة، فهل يمكن للمرأة استخدام ذلك لتعزيز التمثيل التناسبي الذي يشمل النساء من خلفيات متنوعة؟
- إذا كانت التعاريف ثابتة، هل يمكن للنساء التنظيم ضمن المجتمعات المحلية لترشيح النساء ضمن التخصيص النسبي لمجموعات الهوية المختلفة أو للمؤسسات المحلية؟
- هل تُشير أحكام التقاسم الإقليمي للسلطة صراحةً إلى الأقليات المحلية؟ وهل تشير إلى النساء ضمن هذه الأقليات؟ وفي حال النفي، هل يمكن للنساء التنظيم لترشيح نساء من الأقليات المحلية لشغل مناصب الأقليات في المؤسسات الإقليمية؟

- التنظيم والتنسيق مع النساء من المجموعات العرقية أو الوطنية المختلفة (مثلاً تحالف نساء إيرلندا الشمالية) بغرض الضغط من أجل الإدماج في عملية السلام، والمؤسسات الإقليمية اللاحقة؛
- الدفع لأجل أنماط ليبرالية لتقاسم السلطة تستخدم تعاريف مفتوحة للهوية الجماعية، بدلاً من الأنماط المؤسسية التي تعتمد على التعاريف الصارمة (بيل وآخرون، 2017)

أسئلة تتعلق بالهوية يمكن للمرأة أن توجهها لعملية السلام

- كيف تستخدم الترتيبات المقترحة لتقاسم السلطة تعاريف الهوية الجماعية؟ وهل هذه التعاريف صارمة أو ثابتة ومرتبطة بهويات لا ينظر إليها على أنها اختيارية، أم أنه يتم التعبير عنها بطرق أكثر انفتاحاً يمكنها أن تساعد على إعادة تشكيل وإعادة تفسير الهوية الجماعية مع مرور الوقت؟

الجزء الثالث:

استراتيجيات للتغيير

التعامل مع التفاصيل التقنية

يمكن فهم التقاسم الإقليمي للسلطة وتصميمه بسهولة في إطار عام. إن تقسيم إقليم وخلق مؤسسات إقليمية أو محلية جديدة أمر واضح وقد يبدو أنه مثير للغاية. أما بالنسبة للمرأة والمدافعين الجنسانيين، فإن النتائج الحقيقية لمعاملة المرأة في كل مستوى تعتمد على تفاصيل تقنية معقدة، عادة ما تحتاج مساعدة مختص لتفكيكها ليفهم التأثير على المرأة بالكامل.

التعامل مع النساء ذوات الأوضاع المختلفة

تُعد صياغة رد متسق من قبل النساء على التقاسم الإقليمي للسلطة في المجتمعات المتأثرة بالنزاع عملية صعبة. حيث أن امرأة من أقلية متركزة إقليمياً وتم حشدها قد تجد أن نقل السلطة إلى مؤسسات محلية يُعد تحدياً من الحكومة المركزية غير المهتمة أو القمعية. وعلى العكس، فقد تخاف امرأة من نفس الإقليم تعد نفسها عضوة من مجموعة الأغلبية على الصعيد المركزي من انسحاب أكثر للدولة والتغيير لتصبح من الأقلية المحلية الجديدة. فبالنسبة لامرأة ما، يُعد احتفاظ الحكومة المركزية بدور في مراقبة التزامات الدولة تجاه حقوق الإنسان كسباً هاماً، بينما لامرأة أخرى قد يكون طريقة مكارمة لتقليص مدى السلطات المنقولة والمكاسب الإقليمية المكتسبة من خلال النزاع.

ومن الواضح أن هذه المخاوف تتجاوز النساء، فقد قامت العديد من النساء بالتنظيم عبر الانقسامات المجتمعية قبل، وخلال، وبعد النزاع في ما يتعلق بقضايا مختلفة (أنظر كوكبيرن، 2007)، وبدون الحاجة إلى أن تلعب النساء دوراً مشتركاً بهدف التلاحم، ومع الإدراك بأن النساء من مشاريع بناء الشعوب المختلفة قد لا يرغبن بالتعاون. وعليه، فإن انشاء مساحات للحوار تهدف لبناء الثقة، ومناقشة أسباب اختلاف مفهوم التقاسم الإقليمي للسلطة بين النساء المختلفات، يُعد أمراً هاماً في تيسير المزيد من التنظيم وبناء التلاحم.

تظهر القائمة التالية للتفاصيل التقنية بعض من التعقيدات المعنية:

- كيف نكتب ديباجة اتفاق السلام، وكيف يمكن أن يكون مفهوم المساواة الجنسانية جزءاً من تأطير أي تصور جديد للدولة؟
- كيف وأي الحصص يُمكن الضغط من أجلها حين تناقش عملية السلام المؤسسات السياسية الجديدة؟ كيف يمكن وضعها قانونياً لتكون فعالة؟ ماهي الخبرة التي تمتلكها المرأة لاختيار السيناريوهات وفهم كيف يمكن أن تؤثر المقترحات المختلفة على تمثيل المرأة؟
- أين وكيف سيتم رسم وإعادة رسم الحدود الإقليمية؟
- كيف سيتم اتخاذ القرارات حول أي السلطات ستترك للحكومة المركزية وأيهما سيتم نقله للحكومات الإقليمية، وكيف سيؤثر ذلك على حقوق المرأة؟
- ماهي الأسس التي سيستند عليها تأكيد حقوق المرأة وحقوق الإنسان في كل مستوى؟
- كيف ستخلق عملية إعادة رسم الحدود أقبليات وأكثريات جديدة، وماهي التبعات على نساء الأقبليات المحلية الجديدة؟

إحدى الاستراتيجيات هي تحديد النساء ذوات الاهتمام والكفاءة للتفاصيل التقنية، والقادرات أيضاً على المضي قدماً بالاهتمامات والمقترحات من المجتمعات المحلية، واستخدامها لصياغة مقترحات للتفاصيل التقنية. يمكن أن تصبح قرارات التفاصيل التقنية مطولة، وحين تتم الموافقة على اتفاق التقاسم الإقليمي للسلطة بشكل عام، يمكن نقلها من الأطراف الفاعلة السياسية والعسكرية في عملية السلام إلى الفرق العاملة التقنية (مثل ما حدث في عملية السلام في مينداناو) حيث قد يكون الضغط من أجل إدماج المرأة أكثر فاعلية، أو لتقديم مقترحات.

الاستنتاج

قد يُقدم التقاسم الإقليمي للسلطة للمرأة فرصًا متنوعة للضغط من أجل إدماج أكبر ضمن مؤسسات ما بعد النزاع. وعلى العكس، قد يسبب مخاطرًا على حقوق المرأة الأساسية وحمايتها.

التقاسم الإقليمي للسلطة بشكل كبير على عوامل السياقات المختلفة والتي تدركها النساء في الدول المتأثرة بالنزاع إدراكًا تامًا. مع ذلك، فهناك دروس قيّمة من عمليات سلام أخرى ومن دول مقسمة إقليميًا قد تُساعد النساء على تجنب عثرات تقاسم السلطة عند التفاوض عليها.

إن الأمر الهام الذي يجب على المرأة أخذه في الاعتبار في عملية السلام هو أن ترتيبات التقاسم الإقليمي للسلطة غير ثابتة، ولا تعمل في فراغ. وكما هو الحال عند مراعاة مجموعات الأقليات، فإن الفروق في ترتيبات التقاسم الإقليمي للسلطة مرتبطة بالعمليات السياسية عبر جميع مستويات الحوكمة. وتُعتمد احتمالات مراعاة الاعتبارات الجنسية في

الملحق أ: اتفاقيات السلام المذكورة

- بنغلاديش/أراضي هضبة شيتاغونغ، الاتفاق بين اللجنة الوطنية لمنطقة تلال شيتاغونغ التي شكلتها الحكومة وحزب بارباتيا شاتاغرام جانا سنجاتي ساميتي ، 2 كانون الأول/ديسمبر 1997
<https://www.peaceagreements.org/view/238/>
- البوسنة/يوغسلافيا (السابقة)، اتفاق دايتون حول تطبيق اتحاد البوسنة والهرسك، دايتون، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1995.
[/https://www.peaceagreements.org/view/2](https://www.peaceagreements.org/view/2)
- البوسنة/يوغسلافيا (السابقة) إطار اتفاقية الإتحاد (اتفاق واشنطن أو خطة مجموعة الاتصال) 1 آذار/مارس 1994.
<https://www.peaceagreements.org/view/608/>
- البوسنة/يوغسلافيا (السابقة) ، الاعلان المتعلق بدستور إتحاد البوسنة والهرسك (مع الدستور المقترح لإتحاد البوسنة والهرسك مرفقاً)، 18 آذار/ مارس 1994.
[/https://www.peaceagreements.org/view/1198](https://www.peaceagreements.org/view/1198)
- كولومبيا، المشاركة السياسية: الإنفتاح الديمقراطي لبناء السلام، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.
<https://www.peaceagreements.org/wview/812/>
- كولومبيا، الدستور السياسي لكولومبيا، تموز/ يوليو 1991.
<https://www.peaceagreements.org/view/163/>
- كرواتيا، الاتفاق الأساسي للقطاع الشرقي سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية (انفاق أردوت) 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1995.
<https://www.peaceagreements.org/view/563/>
- غواتيمالا، اتفاق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وحالة الزراعة، 6 أيار/ مايو 1996
<https://www.peaceagreements.org/wview/291/>
- الهند/بودولاند، مذكرة التسوية (اتفاق بودو)، 20 شباط/فبراير.
<https://www.peaceagreements.org/view/30/>
- الهند/بودولاند، مذكرة تسوية مجلس بودولاند الإقليمي، 10 شباط/فبراير 2003.
<https://www.peaceagreements.org/view/652/>
- الهند/ دارجيلنغ ، مذكرة التسوية، 6 كانون الأول/ديسمبر 2005
<https://www.peaceagreements.org/view/1717/>
- اندونيسيا/ أتشييه، مذكرة تفاهم بين حكومة جمهورية أندونيسيا وحركة تحرير أتشييه (مذكرة تفاهم هلسينكي)، 15 آب/أغسطس 2005.
<https://www.peaceagreements.org/view/450/>
- العراق، قانون إدارة دولة العراق خلال المرحلة الإنتقالية، 8 آذار/مارس 2004.
<https://www.peaceagreements.org/view/1422/>
- المكسيك، إجراءات وتدابير الالتزامات المشتركة تجاه شعب تشياباس ومقترحات الدولة والحكومات الفدرالية، و جيش زاباتيسا للتحرير الوطني، 16 شباط/فبراير 1996
<https://www.peaceagreements.org/view/214/>
- نيبال، دستور نيبال، 20 أيلول/سبتمبر 2015.
<https://www.peaceagreements.org/view/1361/>
- اتفاق سلام دولة بابوا غينيا الجديدة / بوغانفيل، اتفاق سلام بوغانفيل، 30 آب/أغسطس 2001.
<https://www.peaceagreements.org/view/312/>
- الفلبين/مينداناو ، اجتماع مجموعة العمل التقني المشتركة حول الأقاليم، 6 شباط/فبراير 2006.
<https://www.peaceagreements.org/view/991/>
- الفلبين/مينداناو، إطار الإتفاق حول بانغسامورو ، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2012.
<https://www.peaceagreements.org/view/867/>
- الفلبين/مينداناو، ملحق تقاسم السلطة لإطار الإتفاق حول بانغسامورو، 8 كانون الأول/ديسمبر 2013.
<https://www.peaceagreements.org/view/868/>
- روسيا/الشيشان، مسودة معاهدة تعيين حدود الاختصاصات والسلطات بين أجهزة سلطة دولة الإتحاد الروسي و أجهزة سلطة دولة جمهورية الشيشان، 31 يار/مايو 1996
<https://www.peaceagreements.org/view/371/>
- الصومال، الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الفدرالية، 1 آب/أغسطس 2012
<https://www.peaceagreements.org/view/1360/>
- السودان/دارفور، اتفاق دارفور للسلام، 5 أيار/مايو 2006.
<https://www.peaceagreements.org/view/350/>
- السودان/شرق السودان، اتفاق سلام شرق السودان، 19 حزيران/يونيو.
<https://www.peaceagreements.org/view/373/>
- اليمن، وثيقة نتائج الحوار الوطني، 25 كانون الثاني/يناير 2014.
[/https://www.peaceagreements.org/view/1400](https://www.peaceagreements.org/view/1400/)

الملحق ب: الموارد

توبرواين، ن. ، 2009. *الفدرالية ووساطة السلام*. زيوريخ: السلام السويسري/ مركز الدراسات الأمنية (CSS) في جامعة (ETH-Zurich) ، بالتشاور مع وحدة دعم الوساطة، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة. متاح من خلال الرابط: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/FederalismMediation_Swisspeace.pdf

توبرواين، ن. ، 2010. *اللامركزية، الحكم الإقليمي المستقل الخاص، ومفاوضات السلام*. زيوريخ: السلام السويسري/ مركز الدراسات الأمنية (CSS) في جامعة (ETH-Zurich) ، بالتشاور مع وحدة دعم الوساطة، إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة. متاح من خلال الرابط: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/Peace_Mediation_Essentials_Decentralization.pdf

الأمم المتحدة، 2017. دليل استراتيجيات النوع الجنساني و الوساطة الشمولية. نيويورك: إدارة الشؤون السياسية، الأمم المتحدة. الصفحة 34-36. متاح من خلال الرابط: <https://peacemaker.un.org/node/2940>

شبكة عمل المجتمع المدني الدولية (ICAN) ، 2018. *ICAN*. فيديو (ICAN) عن نقل السلطة المراعي للإعتبارات الجنسانية (فيديو). متاح من خلال الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?v=LAIzDwgDkbY&feature=youtu.be> [Accessed February 20, 2018].

مركز أبحاث التنمية العالمي. 2008. *توصيات سياسات عن نقل السلطة، السلطة المحلية وحقوق المرأة*. أوتوا: مركز أبحاث التنمية العالمي.

متاح من خلال الرابط: <https://www.idrc.ca/en/article/policy-recommendations-decentralization-local-power-and-womens-rights>

لغة السلام، جامعة كامبريدج: www.languageofpeace.org

قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X، جامعة أديبره:

www.peaceagreements.org

قاعدة بيانات اتفاقات السلام والنوع الجنساني PA-X، جامعة أديبره:

www.peaceagreements.org/wsearch

صانع السلام، الأمم المتحدة: www.peacemaker.un.org

مصنوفة اتفاقات السلام، جامعة نوتردام:

www.peaceaccords.nd.edu

الملحق ج: المراجع

- سولامو-أنتونيو، أي.، 2005. الملف 27: محاكم الشريعة الإسلامية في الفلبين: النساء، والرجال، والقوانين الشخصية الإسلامية. (الالكتروني) شبكة النساء المقيمت في ظل القوانين الإسلامية. متاح من خلال الرابط: <http://www.wluml.org/node/506> [Accessed 30 October 2017].
- ستوكيمر، د.، وترمبلييه، م.، 2015. الفدرالية وتمثيل المرأة: هل لدى الدول الفدرالية نساء مشرعات أكثر من الدول المركزية؟. بابليوس: مجلة الفدرالية 45 (4)، الصفحة 605 - 625.
- تومسون، ج.، عمليات اجهاض مجانية في إنجلترا لن تزيل الظلم المتأصل الذي تعاني منه المرأة الايرلندية. (مدونة) كلية لندن للإقتصاد (LSE) السياسية والسياسات الأوربية. متاح من خلال الرابط: <http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2017/07/04/abortions-fundamental-injustice-northern-irish-women/> [Accessed 30 October 2017].
- تريب، أم.، 2018. منظمات المرأة ومبادرات السلام. في: أي أولايين، ف. كان، ن. هاينيس، د.ف.، و فالجي، ن. (محررون). كتيب أكسفورد الإرشادي حول المنوع الجنساني والنزاع، الطبعة الأولى. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، الصفحة 430 - 441.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2001. تقدم نساء العالم: البحث عن العدالة. نيويورك: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. متاح من خلال الرابط: <http://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2011/7/progress-of-the-world-s-women-in-pursuit-of-justice>.
- فيكرز، ج.، 2011. الفدرالية المراعية للإعتبارات الجنسانية: مؤسسات تقاسم السلطة واللامركزية. في م.لينا كروك وف.ماكاي (محررين) النوع الجنساني، والسياسة، والمؤسسات: نحو نسوية ذات طابع مؤسسي. الطبعة الأولى. باسينغستوك: بالغريف ماكملين، الصفحة 129-146.
- فيكرز، ج.، 2013. هل الفدرالية مراعية للإعتبارات الجنسانية؟ إدماج النوع الجنساني في دراسات الفدرالية. بابليوس: مجلة الفدرالية 143(1)، الصفحة 123.
- فيكرز، ج. و تشابيل، ل. (محررين). عدد خاص عن النوع الجنساني، والسياسة، و هيكل الدولة: منظور نقدي حول المفهوم الجنساني والسياسة. مجلة السياسة والنوع الجنساني، العدد 7(2).
- فيكرز، ج.، وتشابيل، ل.، وميبر، ب.، (محررين) 2013. عدد خاص حول الفدرالية المراعية للإعتبارات الجنسانية. بابليوس: مجلة الفدرالية، العدد 143(1).
- وايز، ل.، البوسنة والهرسك دراسة حالة. أديره: أكاديمية العدالة العالمية جامعة أديره. متاح من خلال الرابط: <http://www.politicalsettlements.org/publications-database/bosnia-herzegovina-case-study/>.
- أفريانتى، د.، المرأة والشريعة الإسلامية في شمال أندونيسيا: منظمات المجتمع المدني المحلية وإصلاح القانون الاسلامي في أتشيه. أبينغدون: راولدج.
- أليك، م.، 2015. من يقف في طريق المرأة؟ القوائم المفتوحة والمغلقة والنوع الجنساني للمرشحين في أستونيا، مجلة السياسات الشرق أوروبية، 31(4)، الصفحة 429-451.
- ألونزو، أ. وفيرغي، ت.، 2014. الديناميكيات الإقليمية وسياسات المساواة الجنسانية في أسبانيا، مجلة الفدرالية والإقليمية، 14. متاح من خلال الرابط: <https://popups.uliege.be/443/1374-3864/index.php?id=1365>.
- بيل، ك.، وأخرون، 2017. التعامل مع الإدماج في تسويات السلام، حقوق الإنسان والصالح العام. لندن: الأكاديمية البريطانية.
- بيل، ك.، 2018. تقاسم السلطة، تسوية النزاعات و المرأة: إعادة تقييم عالمية، مجلة السياسة الوطنية والعرقية، 24(1)، الصفحة 1332.
- تشابيل، ل.، وكاستيلو، م.، 2011. الفدرالية الأسترالية ووضع سياسات العنف المنزلي. مجلة العلوم السياسية الأسترالية، 46(4)، الصفحة 633-650.
- كوكبيرن، ك.، 2007. من حيث نقف: تحليل الحرب، و نشاط المرأة، والنسوية. لندن: زيد بوكس المحدودة.
- سيرجيو، ز.، وروزبيري، ب.، وولف، س.، 2017. النتائج المؤسسية للظلم الإقليمي: دروس من أوروبا مابعد الشيوعية. 1989-2012. بابليوس: مجلة الفدرالية، 47 (4)، الصفحة 491-521.
- إلزار، د.ج.، 1987. استكشاف الفدرالية، توسكالوسا، ألاباما: مطبعة جامعة ألاباما.
- جراهام، ب.ب.، و ميلير، م.ك.، وستروم، ك.و. 2017. حماية الديموقراطية: تقاسم السلطة و نجاة الديموقراطية. مجلة استعراض العلوم السياسية الأمريكية، 11(4)، الصفحة 686-704.
- جولي، د.، و باكواو، أ.، 2016. المرأة في كردستان-العراق: القضايا، العقبات و الممكنين. مجلة حقوق الانسان العالمية، 20(7)، الصفحة 956-977.
- جونز، مارك ب.، ونايف، ب.، 1999. تقييم فعالية نظام الحصص (الكوتا) الجنسانية في القوائم المفتوحة لأنظمة الانتخاب ذات التمثيل التناسبي. مجلة العلوم الاجتماعية الفصلية، 80(2)، الصفحة 341-355.
- نوريس، ب.، 2008. تحريك البيروقراطية: هل تنجح مؤسسات تقاسم السلطة؟ نيويورك: كامبردج: مطبعة جامعة كامبردج.
- أورورك، ك.، 2016. الدعوة لحقوق الإجهاض في إيرلندا الشمالية: التوتر المحلي والعالمي. مجلة الدراسات الاجتماعية والقانونية، 25(6)، الصفحة 716-740.
- تشو، أ.، محاولات تسوية النزاعات في خلافات تقرير المصير: دلالة اهتمامات مجموعات الأقليات المحلية في الفلبين وسيريلانكا: مجلة الدراسات العرقية والعنصرية 37 (2)، الصفحة 302-321.

من قبل خطط السلام الرئيسية. للمزيد عن هذا، أنظر وايز، ل. البوسنة-الهرسك دراسة حالة،
إدنبرة: أكاديمية العدالة الدولية، جامعة إدنبرة، 2017. متاح من خلال الرابط:

<http://www.politicalsettlements.org/publications-database/bosnia-herzegovina-case-study/>

6 المجتمعات المحلية التي تحتوي أقل من 50 في المائة من إجمالي تعداد كيان إقليمي، والتي
قد تخاف من هيمنة المجتمع المحلي الذي يشكل الأغلبية المحلية، حتى وإن كان مجتمعها
المحلي يشكل الأغلبية عبر الدولة. للمزيد عن الأقليات المحلية في عمليات السلام أنظر
Schou, A., "Conflict resolution attempts in self-determination
disputes: the significance of local minority groups concerns in
the Philippines and Sri Lanka", *Ethnic and Racial Studies* 37 (2)
(2012), pp. 302-321.

7 الهند/بودولاند، مذكرة تسوية (اتفاق بودو) 20 شباط/فبراير 1993؛ الهند/دارجيلنج، مذكرة
تسوية 6 كانون الأول/ديسمبر 2005؛ البوسنة/يوغسلافيا (السابقة)، اتفاق دايتون فيما يتعلق
بتنفيذ اتحاد البوسنة والهرسك، دايتون، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1995؛ الفلبين/مينداناو،
ملحق عن تقاسم السلطة إلى الاتفاق الإطاري عن البنانغسامورو، 8 كانون الأول/ديسمبر
2013.

1 للحصول على المعلومات الأساسية والمزيد من المعلومات عن كل نوع من أنواع تقاسم
السلطة هذه، أنظر سلسلة X-AP لتقرير أبحاث تقاسم السلطة،
www.politicalsettlements.org/pax-series/

2 يستند التقرير على قاعدة بيانات اتفاقيات السلام PA-X، وهي قاعدة مصممة خصيصًا لبيانات
جميع اتفاقيات السلام من عام 1990 إلى 2016 www.peaceagreements.org
(عامّة وقابلة للبحث) - وقاعدة بيانات أخرى ذات علاقة تقوم بتفصيل الأحكام عن المرأة
والنوع الجنساني
(PA-X Women, Girls and Gender: <https://www.peaceagreements.org/wsearch>).

3 لمناقشة كاملة عن الكيفية التي يرتبط فيها النوع الجنساني بالفدرالية، أنظر، J. Vickers,
"Is Federalism Gendered? Incorporating Gender into Studies of
Federalism", *Publius: The Journal of Federalism*, 43 (1) (2013),
pp. 1-23.

4 للعنوانين الإلكترونية لجميع مراجع اتفاقيات السلام، الرجاء النظر في الملحق أ
5 تقدم البوسنة والهرسك مثالاً على عملية سلام قررت فيها أطراف فاعلة دولية في بداية
النزاع بأن التقاسم الإقليمي للسلطة هو سمة رئيسية لأي تسوية سياسية، وتم اقتراح تقسيمات
إقليمية للسلطة بين المجموعات العرقية الثلاث الرئيسية (الشعوب المؤسسة) تكراراً وتعديلها

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة تابعة للأمم المتحدة مخصصة للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة. وقد أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي نصيرة عالمية للنساء والفتيات، لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن على مستوى العالم.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بينما يضعون معايير عالمية لتحقيق المساواة الجنسانية، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وهي تقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: زيادة قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة الجنسانية أساسية في التخطيط الإنمائي والميزنة على الصعيد الوطني. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة الجنسانية.



هيئة الأمم المتحدة
للمرأة



عالم نتشاركه بالتساوي بحلول عام 2030
ادعم المساواة الجنسانية

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
رقم الهاتف: 212-906-6400
رقم الفاكس: 212-906-6705

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen